

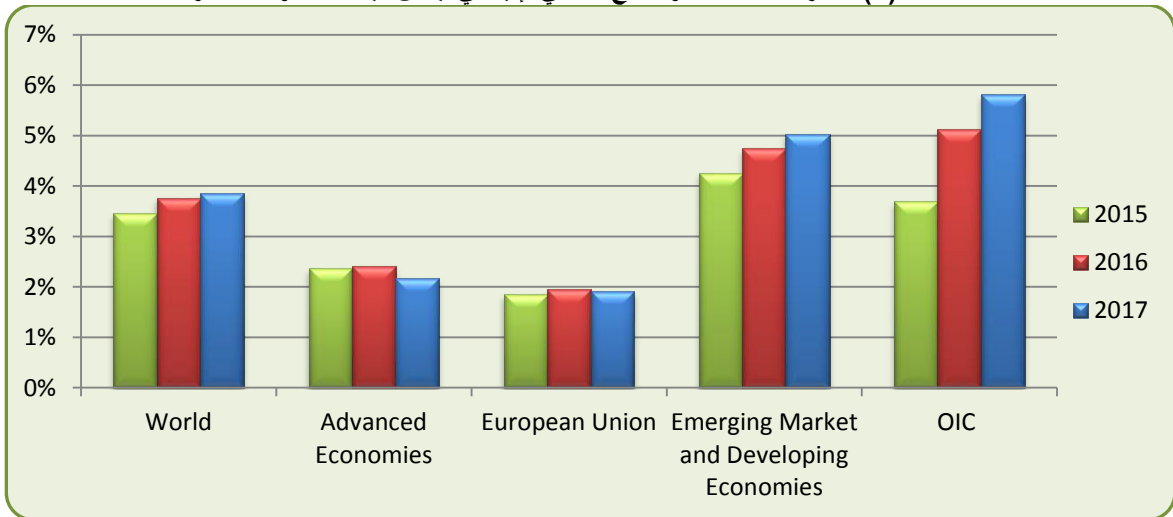
نبذة عن التعاون المالي مقدمة من مكتب تنسيق الكومسيك

نفذت الحكومات سياسات مالية ونقدية غير مسبوقة ومراعية للنمو من أجل دعم النمو، وإيجاد الوظائف، وبلوغ الدين الذي يمكن الاستمرار في تحمله كحصة من الناتج المحلي الإجمالي بعد الأزمة المالية العالمية. ونتيجة لهذه التدابير، تستمر عملية التعافي على الصعيد العالمي، وذلك على الرغم من معدلها المتوسط والمتفاوت، مما يعكس تباطؤ الأسواق الناشئة وضعف مستوى التعافي في الاقتصادات المتقدمة، إلا أن الطريق نحو التعافي الاقتصادي ما زال يلفه الضباب¹.

ومن المتوقع أن تبلغ نسبة النمو العالمي 3.4% في عام 2015 و3.8% في عام 2016، وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي، كما يُتوقع أن تزدهر الاقتصادات المتقدمة تدريجياً، في حين ستشهد الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية تباطؤاً في عام 2015².

وعلى الرغم من أسعار السلع الآخذة في الانخفاض، والشروط المالية العالمية الآخذة في التشديد، وأسعار الفائدة المحتمل رفعها، ستحافظ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تحقيق نمو اقتصادي خلال العامين المقبلين. وبالتالي، من المتوقع أن يزداد متوسط معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عامي 2016 و2017 بنسبة 5.1% و5.8% على الترتيب.

الشكل (1): مقارنة لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لبعض تجمعات الدول المختارة



المصدر: صندوق النقد الدولي

¹ صندوق النقد الدولي، الأفاق المستقبلية العالمية وتحديات السياسات، سبتمبر/أيلول 2015.
² تقرير الأفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، أبريل/نيسان 2015.

أرقام مالية مختارة

• الأصول المالية الإسلامية

من المقدر أن تتعدى القيمة الحالية لأصول التمويل الإسلامي، التي يقودها القطاع المصرفي الإسلامي وسوق الصكوك العالمية، 2 تريليون دولار أمريكي (معدل النمو السنوي المركب 2009-2014= 17.3%)³. ومن المتوقع أن تحقق الصناعة مزيداً من التوسع، إذ يبلغ إجمالي الأصول المتوقعة نحو 3.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2018⁴. ومع استمرار صعود نظام التمويل الإسلامي إلى مستويات جديدة، يُكْمَل هذا التوسع توجهها جديداً يعكس تطور هذه الصناعة إلى نظام بيئي أكثر ترسخاً واستدامة. ومن الاتجاهات الأساسية الدافعة في قطاع التمويل الإسلامي إصدار صكوك لأول مرة من قبل الحكومات، وتوغل نظام التمويل الإسلامي إلى مزيد من البلدان الإفريقية والأوروبية، ووجود نظام بيئي أكثر استدامة⁵.

• القطاع المصرفي في الدول الأعضاء

وفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي، يبلغ إجمالي حجم القطاع المصرفي، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، في منطقة دول اليورو، 270%، بينما تبلغ هذه النسبة 72% في الولايات المتحدة. وباستثناء ماليزيا (114.6%)، ولبنان (142.3%)، فإن هذه النسبة تقل عن 100% بالنسبة لكافة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، بل وأنها تقل حتى عن 50% في 29 دولة منها. وعلى غرار ذلك، من حيث نسبة الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن متوسط نسبة الائتمانات المحلية التي يقدمها القطاع المالي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تقل بكثير عن 100%. وبلغت نسبة الائتمانات المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي 50.7% في عام 2014 في مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي⁶، في حين بلغت النسبة 18.3% فقط لنفس العام في مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. إضافة إلى ذلك، بلغت نسبة الائتمانات المحلية المقدمة إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في بقية دول العالم 61.3% في حين بلغ متوسط النسبة في منظمة التعاون الإسلامي 33.2% في عام 2014.

وباعتباره يمثل أكبر شريحة في صناعة التمويل الإسلامي العالمي، تبلغ القيمة التقديرية لإجمالي أصول القطاع نحو 1.48 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من عام 2014، وتشير التقديرات إلى بلوغها نحو 1.56 مليار دولار أمريكي بنهاية عام 2014. ويشير حجم أصول الصناعة إلى وجود فجوة كبيرة

³ تقرير الرؤى الصادر عن المركز الدولي للتمويل الإسلامي في ماليزيا، النظام المالي المستدام: رحلة تقييم، 29 أبريل/ نيسان 2015، www.mifc.com

⁴ الولايات المتحدة: السوق المحتمل للتمويل الإسلامي، www.mifc.com

⁵ 2014: عام بارز في صناعة التمويل الإسلامي على الصعيد العالمي، ديسمبر/ كانون الأول 2014، المركز الدولي للتمويل الإسلامي في ماليزيا.

⁶ انظر المرفق (1) لمجموعات الدول

بين إمكانات سوق التمويل الإسلامي والوضع الحالي لذلك السوق، وتبلغ قيمة إمكانات مجال التمويل الإسلامي الكلي 4.178 تريليون دولار أمريكي لعام 2014 في صورة أصول في منظمة التعاون الإسلامي.⁷ وبلغ معدل النمو السنوي المركب 16.89% في الفترة ما بين 2008 و2013. كما حققت الصناعة نمواً بنسبة 16% في عام 2013 على أساس سنوي، في حين حققت أصول أكبر 1000 بنك عالمي نمواً بنسبة 4.9% فقط في عام 2012 وبنسبة 0.6% في عام 2013.⁸

وبناء عليه، لا يزال المجال متسعاً لنمو القطاع المصرفي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وفي سبيل تحقيق هذا النمو، على الدول الأعضاء أن تضع آليات رقابية وتنظيمية ملائمة وراسخة بغية تجنب التعرض لاضطرابات مالية محتملة أو خلل مالي في النظام. في هذا الصدد، ينبغي على الدول الأعضاء بذل الجهد اللازم للارتقاء بالآليات التنظيمية والرقابية في القطاع المصرفي.

• الاستثمارات الأجنبية المباشرة

انخفضت التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16% لتبلغ 1.23 تريليون دولار أمريكي في عام 2014، ويرجع ذلك غالباً إلى هشاشة الاقتصاد العالمي، وعدم اليقين بالسياسات بالنسبة للمستثمرين، وتزايد المخاطر الجغرافية السياسية.⁹

ووفقاً لتقرير الاستثمار العالمي لعام 2015 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، فإنه نظراً لآفاق النمو في الولايات المتحدة، وآثار انخفاض أسعار النفط على تحفيز الطلب، والسياسة النقدية الملائمة، واستمرار تدابير تحرير وتعزيز الاستثمار، تقدر إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بقيمة 1.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2015 و1.5 تريليون دولار أمريكي في عام 2016 و1.7 تريليون دولار أمريكي في عام 2017.

وبلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منظمة التعاون الإسلامي 130 مليار دولار أمريكي في عام 2013، مقارنةً بالإجمالي الذي بلغ 145 مليار دولار أمريكي في عام 2012. وفي عام 2013، بلغ نصيب الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية وللعالم 18.6%، و9.4%، على التوالي. وفيما يتعلق بتوزيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، فإن شأنه شأن المجاميع الكبرى

⁷ تقرير طومسون رويترز عن وضع الاقتصاد الإسلامي العالمي في 2014-2015.

⁸ تقرير الاستقرار المالي الإسلامي لعام 2015، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، مايو/أيار 2015.

⁹ تقرير الاستثمار العالمي لعام 2015، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، يونيو/حزيران 2015.

للاقتصاد الكلي للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، إذ أن أغلب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يجذبها سوى حفنة من الدول الأعضاء؛ فقد مثلت الدول الأعضاء الخمس الرائدة¹⁰، ذات النصيب الأكبر في التدفقات الداخلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، معاً، 46.9% من إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول منظمة التعاون الإسلامي، في حين مثلت الدول العشر الرائدة 68.8%¹¹.

● الاحتياطات الدولية (بما فيها احتياطي الذهب)

زادت قيمة الاحتياطات العالمية - بما فيها احتياطي الذهب - من 7.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2008 إلى 12.6 تريليون دولار أمريكي (بواقع 4.5 تريليون دولار أمريكي للدول المتقدمة، و8.1 تريليون دولار أمريكي للدول النامية) في عام 2013. وبلغت قيمة إجمالي احتياطات دول منظمة التعاون الإسلامي 1.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2013، مقارنة بـ 1.3 تريليون دولار أمريكي في عام 2008. وعلى الرغم من هذه الزيادة، فإن نصيب دول منظمة التعاون الإسلامي في إجمالي احتياطات الدول النامية قد انخفض من 26% إلى 23.1% خلال الفترة نفسها¹².

● جهود التعاون المبذولة تحت مظلة الكومسيك

يعتبر التعاون المالي أحد مجالات التعاون الهامة بالنسبة للكومسيك. وفي الأعوام الأخيرة، تم تكثيف جهود التعاون المبذولة في هذا المجال. وتُبذل جهود الكومسيك في هذا الصدد في إطار فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي، وآلية تمويل المشروعات للكومسيك، ومنتدى التعاون بين بورصات الدول الأعضاء، ومنتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال، والبنوك المركزية والمؤسسات النقدية.

● استراتيجية الكومسيك: التعاون المالي

حددت استراتيجية الكومسيك، التي اعتمدها الجلسة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي في عام 2012، مجال التعاون المالي واحداً من مجالات التعاون للكومسيك. وتحدد الاستراتيجية توطيد أواصر التعاون المالي بين البلدان الأعضاء "هدفاً استراتيجياً للكومسيك في هذا المجال، وعزفت كذلك مجالات التعاون التنظيمي والرقابي"، و"تدفقات رؤوس الأموال"، و"الحضور البارز للأسواق المالية"، و"التدريب

¹⁰ إندونيسيا، وتركيا، وماليزيا، والإمارات العربية المتحدة، وكازاخستان.

¹¹ تقرير منظمة التعاون الإسلامي لآفاق المستقبلية للاقتصاد لعام 2014، مركز أنقرة.

¹² تقرير منظمة التعاون الإسلامي لآفاق المستقبلية للاقتصاد لعام 2014، مركز أنقرة.

وأشطة البحث والتطوير والإحصائيات" بأنها مجالات ذات مردود داخل قطاعها المالي، وحددت عددا من النتائج المرتقبة لكل منها.

- فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي

وفي إطار تفعيل استراتيجية الكومسيك لتحقيق أهداف التعاون المالي، تم تأسيس فريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي ليكون منبرا يستطيع من خلاله الخبراء من الدول الأعضاء مناقشة قضايا قطاع التمويل المشتركة فيما بينهم، وكذا تبادل المعارف والخبرات بشكل منتظم.

وعُقد الاجتماع الرابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي في 19 مارس/آذار 2015 بأنقرة، وذلك تحت عنوان "تطوير آلية الرقابة في القطاع المصرفي داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وقد أعدت دراسة تحليلية تحت عنوان "تطوير آلية الرقابة في القطاع المصرفي داخل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي" بغية إثراء النقاشات أثناء الاجتماع. ولاستعراض نتائج الاجتماع، أُعد أيضا "محضر الاجتماع الرابع لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي".

وفيما يتعلق بمسألة الارتقاء بآلية الرقابة للدفع قُدماً بالنظام المصرفي داخل الدول الأعضاء، فقد قام المشاركون في الاجتماع بمناقشة بعض القضايا الهامة الخاصة بالسياسات، وذلك في ضوء النتائج الرئيسية لتقرير البحث الخاص بالاجتماع، وكذا ردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات، التي سبق وتم إرسالها إلى الدول الأعضاء. وبناءً عليه، توصل فريق العمل إلى التوصيات التالية الخاصة بالسياسات، ألا وهي:

- ضرورة وضع استراتيجية لحشد البيانات الخاصة بمخاطر الائتمان للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وذلك بغية الحد من المخاطر أثناء فترات الاضطراب الاقتصادي، وكذا الارتقاء بقدرة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي على تقييم المخاطر بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
- ضرورة وضع خطة فاعلة للتأمين على الودائع داخل القطاع المصرفي، وذلك بغية تحقيق نسبة أعلى من الاستقرار المالي والانخراط المالي.
- ضرورة وضع إطار تنظيمي ورقابي مصمم خصيصا للمصارف الإسلامية، وذلك بغية الاستفادة من الإمكانية الكبيرة لنظام المصارف الإسلامية للنمو.

كما عُقد الاجتماع الخامس لفريق عمل الكومسيك المعني بالتعاون المالي في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2015 في أنقرة وذلك تحت عنوان "نظم الدفع بالتجزئة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي". وفيما يتعلق بتعزيز أنظمة الدفع بالتجزئة في الدول الأعضاء، تناول المشاركون تقييم بعض القضايا الخاصة بالسياسات في ضوء النتائج الرئيسية لتقرير البحث الخاص بالاجتماع، وكذا ردود الدول الأعضاء على الأسئلة الخاصة بالسياسات التي سبق وتم إرسالها إلى الدول الأعضاء. وبناءً عليه، توصل فريق العمل إلى التوصيات التالية الخاصة بالسياسات، ألا وهي:

- رفع الوعي بمنافع النظم الحديثة للدفع بالتجزئة من خلال التثقيف بالضوابط المالية الأساسية والحصافة وزيادة الشفافية من أجل حماية حقوق المستهلك.
- الوقوف على طرق للمزيد من خفض تكلفة الدفع بالتجزئة والبحث عن طرق للتبادلية.
- وضع/الحفاظ على إطار لجمع البيانات والإبلاغ عن نظم الدفع في منظمة التعاون الإسلامي.

يمكن الاطلاع على جميع الوثائق التي تم إعدادها لغرض اجتماعات فريق العمل من خلال الموقع الرسمي للكومسيك (www.comcec.org).

ومن المقرر أن يعقد الاجتماع السادس لفريق العمل المعني بالتعاون المالي في 17 مارس/آذار 2016 في أنقرة تحت عنوان "وضع استراتيجيات للتمويل الإسلامي في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". كما أنه من المقرر أن يعقد الاجتماع السابع لفريق العمل المعني بالتعاون المالي في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2016 في أنقرة تحت عنوان "البنيان المالي الإسلامي الوطني والعالمي: مشكلات وحلول ممكنة للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي".

- آلية تمويل مشروعات الكومسيك

تتمثل الآلية الثانية لتفعيل استراتيجية الكومسيك في إدارة دورة المشروعات. وفي إطار هذه الآلية، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً لمشروعات التعاون التي تقيمها الدول الأعضاء التي سبق أن سجلت اسمها لدى فريق العمل المعني بالتعاون المالي، وكذا المؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري. ويتعين على المشروعات المزمع تمويلها أن تتماشى مع أهداف استراتيجية الكومسيك ومبادئها.

وبعد النجاح في تنفيذ المرحلة الأولى من المشروعات، تمت إطلاق الدعوة الثانية للمشروعات ضمن نطاق آلية إدارة دورة المشروعات التي صاغتها الكومسيك في سبتمبر/أيلول 2014. وقد أُعلن عن

القائمة النهائية لآلية إدارة دورة المشروعات بتاريخ 12 فبراير/شباط 2015. وفيما يتعلق بمجال التعاون المالي، وقع الاختيار في التصفيات النهائية على مشروع جامبيا الذي يحمل عنوان "تقوية الثقافة المالية وبناء القدرات بشأن الأدوات المالية الإسلامية"، وكذا مشروع ماليزيا الذي يحمل عنوان "برامج بناء القدرات الخاصة بأسواق رأس المال الإسلامية". ومن المتوقع تنفيذ المشروعين والانتهاؤ منهما في عام 2015.

وقد أعلن مكتب تنسيق الكومسيك بالفعل عن إطلاق الدعوة الثالثة للمشروعات في سبتمبر/أيلول 2015، ليتم تنفيذها في عام 2016. وقد وقع الاختيار في التصفيات النهائية على مشروعات الكاميرون وجامبيا ومركز أنقرة ضمن الدعوة الثالثة. وسيتم الإبلاغ عن القائمة النهائية في منتصف شهر يناير/كانون الثاني 2016.

• الجهود المستمرة المبذولة تحت مظلة الكومسيك

- **منتدى بورصات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي:** بدأت الكومسيك عملية التعاون فيما بين البورصات في عام 2005، وذلك تماشياً مع القرار الصادر عن الدورة العشرين للكومسيك. وقد عقد المنتدى حتى الآن تسعة اجتماعات، كلف في الاجتماع الثامن منها مجموعة العمل المعنية بالمؤشرات بالتعاون مع مقدمي المؤشرات والعمل معهم على وضع مؤشرات فرعية لمؤشر ستاندرد آند بورز لمنظمة التعاون الإسلامي/الكومسيك لقياس أداء 50 شركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما كلف مجموعة العمل المعنية بسوق السلع بالاجتماع بشكل منتظم، من خلال المحادثات الهاتفية الجماعية، لمناقشة أحدث التطورات داخل أسواق السلع الخاصة بها، ومجالات التعاون المحتملة - مثل تطوير المنتجات، والمشتقات الإسلامية.

- عُقد الاجتماع التاسع للمنتدى في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 في إسطنبول. ويمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية المتعلقة بأنشطة المنتدى على الموقع التالي: www.oicexchanges.org.

- **منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال:** تماشياً مع القرارات ذات الصلة التي خرجت بها الكومسيك، تم إنشاء "منتدى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال" في عام 2011. ويعتبر الهدف الأساسي للمنتدى هو دعم تنمية الأسواق، وتعزيز إمكانيات الجهات التنظيمية داخل منطقة الكومسيك. وقد عقد المنتدى أربعة اجتماعات حتى يومنا هذا، حيث اقترح في اجتماعه الثالث تنظيم برامج إقليمية حول أسواق رأس المال الإسلامية، وكذا تقديم دورات تدريبية وتوفير موارد معرفية في المؤسسات التدريبية القائمة الخاصة بسوق رأس المال. كما ناقش المنتدى المسح

الذي ركز على موضوعات نظم الإفصاح الموضوعية في منطقة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومتطلبات الإفصاح عن الأدوات المالية، وتعزيز القدرة التنظيمية والرقابية للجهات التنظيمية لأسواق رأس المال في الدول الأعضاء.

- عُقد الاجتماع الرابع لمنندى الكومسيك المعني بالجهات التنظيمية لأسواق رأس المال في 19 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 في إسطنبول، حيث تناول الاجتماع الجهود التي تبذلها مجموعات العمل. يمكن الاطلاع على تفاصيل أنشطة المنندى على الموقع الرسمي له (www.comceccmr.org).

- **التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية:** وفقا لقرار الكومسيك ذي الصلة الصادر عن دورتها الرابعة والعشرين، أعيد تنشيط أشكال التعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية في الدول الأعضاء. وقد أنشأت ثلاثة فرق عمل في المجالات التالية: نظم الدفع، والتنظيمات الاحترازية على مستوى الاقتصاد الكلي، وإدارة السيولة في التمويل الإسلامي.

- وقد عُقد الاجتماع الرابع عشر للبنوك المركزية والمؤسسات النقدية في 5-6 نوفمبر/تشرين الثاني 2014 في سورابايا، بإندونيسيا، حيث ناقش أحدث التطورات المالية على الساحة العالمية والصدمات المحتمل وقوعها، كما ناقش أيضا السياسة الاحترازية الفاعلة على مستوى الاقتصاد الكلي، وصناعة التمويل الإسلامي، والمعايير الشاملة، وأهمية جمع البيانات حول المصارف الإسلامية والتمويل الإسلامي ومقارنتها، ومعالجتها، ونشرها. وكان من المقرر عقد الاجتماع الخامس عشر بتاريخ 23-24 أكتوبر/تشرين الأول، ولكن تم تأجيله إلى تاريخ لاحق. ويمكن الاطلاع على المعلومات التفصيلية المتعلقة بالتعاون فيما بين البنوك المركزية والمؤسسات النقدية على الرابط التالي:

www.sesric.org/activities-cb-meetings.php

المرفق (1)

الجدول (1): تصنيف الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

عدد الدول	الدول	الفئات
15	أفغانستان وبنين وبوركينا فاسو وتشاد وجزر القمر وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموزمبيق والنيجر وسيراليون والصومال وجامبيا وتوجو وأوغندا	مجموعة الدول ذات الدخل المنخفض من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 1045 دولار أمريكي أو أقل

19	بنغلاديش والكاميرون وكوت ديفوار وجيبوتي وجمهورية مصر العربية وجويانا واندونيسيا وجمهورية قرغيزيا وموريتانيا والمغرب ونيجيريا وباكستان ودولة فلسطين والسنغال والسودان والجمهورية العربية السورية وطاجكستان وأوزباكستان واليمن	مجموعة الدول ذات الدخل دون المتوسط من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 1,046 إلى 4,125 دولار أمريكي
16	ألبانيا والجزائر وأذربيجان والجابون وجمهورية إيران الإسلامية والعراق والأردن وكازاخستان ولبنان وليبيا وماليزيا وجزر المالديف وسورينام وتونس وتركيا وتركمنستان.	مجموعة الدول ذات الدخل فوق المتوسط من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 4,126 إلى 12,736 دولار أمريكي
7	البحرين وبروناي دار السلام والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.	مجموعة الدول ذات الدخل المرتفع من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 12,736 دولار أمريكي فأكثر